العوامل الاجتماعية والعمالة في المملكة العربية السعودية

رامون كنوارهز *

مقدمة :

ان السعي الجدي وراء تحقيق التنمية الاقتصادية في المجتمعات النامية في الوقت الحاضر هو محاولة لتقصير عملية استمرت عدة عقود ، بل قرون ، في الدول المتقدمة ، وبما أن جوهر مشكلة التنمية الان يكمن في نقص فرص العمالة فانه ينبغي **أن تقاس التنمية بمقياس خلق امكانات العمل** وكذلك **التغيرات التي تطرأ على الدخل الحقيقي للفرد** لانه من الممكن أن يرتفع دخل الفرد دون زيادة مقابلة في فرص العمل .

ومنذ اوائل الخمسينات يجري تحليل مشكلة فائض اليد العاملة من منطلق نماذج النمو المزدوجة . ويقول الافتراض الاساسي الكامن وراء نموذج القطاعين الزراعي والصناعي أن العمال الريفيين ينجذبون الى مراكز التجمع الحضرية بسبب عوامل عدة من بينها **فارق الاجور بين الريف والمدينة وتوافر فرص العمل باجور عالية** هناك . ويفترض أن التنقل من الريف الى المدينة يحدث تلقائيا حيث أن العمال الريفيين هم دوما في تجاوب مع اغراء الاجور العالية .

ومنذ أن نشر لويس Lewis (١) دراسة عن **« التنمية الاقتصادية في ظل موارد اليد العاملة غير المحدودة »** ساهم كثير من الباحثين في مناقشة هذه القضية. فقد قام كل من راجنر نورسك Ragner Norsk (٢) و ج. س. فاي J.C. Fei (٣) و ج. رانيس G. Ranis (٤) و أ. ك. سين A.K. Sen (٥) و ال. ج.

---

* يعمل استاذاً ورئيسا لقسم الاقتصاد في جامعة كونيكتكت ، الولايات المتحدة الامريكية .

عمل كاختصاصي مشاريع من أغسطس ١٩٦٨ وحتى اغسطس ١٩٧٠ لمشروع مؤسسة فورد في الرياض — المملكة العربية السعودية . ظهر له كتاب عن « الاشتراكية القومية » واخر عن « اقتصاد المملكة العربية السعودية » بالاضافة الى ذلك نشر كثير من المقالات التي ظهرت في « ميدل ايست جورنال » و « كيرنت هستوري » و « ببلك فاينانس ».

ينولدز L.G. Reynolds (٦) واخرون بترسيخ نموذج القطاعين الذي يضم كلا
ن **القطاع الزراعي** (الريفي ، التقليدي) **والقطاع الصناعي . فالقطاع الزراعي**
ؤمن الحد الادنى من مورد الرزق لاغلبية السكان (٨٠٪ او اكثر) . اما كثافة
لسكان المرتفعة والفلاحة وقلة رؤوس الاموال والاساليب ذات العمالة المكثفة
كلها تقلل من الانتاجية الحدية للعمل في الزراعة الى مستوى الصفر . وحتى لو
م تصل تلك الحدية الى الصفر فأهميتها لا تستحق الذكر . اما **القطاع الصناعي**
لحضري فهو اكثر انتاجية ، اذ يتضافر العمل وراس المال معا على انتاج السلع
لتي تباع في الاسواق المحلية الضيقة نسبيا واسواق التصدير المحدودة . وينتج
عن ارتفاع الاجور في الاقتصاد الحضري تفاضل في الاجور يكون بمثابة الحافز
لتنقل الريفي الحضري للسكان .

ومنذ ان خرج لويس بفكرة انتاجية الصفر الحدية للعامل والنقاش في حدته
حول تلك المسألة . وكما اورد جاكوب فاينر Jacob Viner فانه من الصعب
صور ان،هناك مزرعة يتعذر فيها تحقيق زيادة في المحصول من خلال استخدام يد
عاملة اضافية واختيار البذور وزراعتها بعناية وازالة الاعشاب الضارة بفاعلية
كبر (٧) .

اما سين Sen فقد ثلم حدة انتقاد نظرية انتاجية الصفر الحدية عندما
ال « **ان ظاهرة (عدم التكافؤ في التوظيف) تتعلق اساسا بتغيرات زمن العمل**
لفردي (او الجهد الفردي) » وان « **العمل المطلوب اداؤه يتم تقسيمه على افراد**
بفوق عددهم ما يتطلبه القيام بذلك العمل » (٨) .

وطالما بقيت تكلفة العمل الحقيقية لوحدة انتاج اضافية ثابتة وكذلك نصيب
لناتج الاضافي الذي يؤول الى العامل وتقييمه للنصيب الاضافي العائد على
لاخرين ، فان الناتج يكون ايضا ثابتا رغم عدم مشاركة بعض اعضاء العائلة
لعاملين ، لان الذي يتغير فقط هو قيمة العمل الذي يقوم به الفرد .

اما نماذج الهجرة من الريف الى المدينة فقد طورت لتشمل معدلات الدخل
لسنوية المتوقعة : الدخل من العمل الريفي ، البطالة في المناطق الحضرية وعوامل
اخرى (٩) ، (١٠) . وبصفة عامة فهذه النماذج ستصل بنا الى استنتاج ان فوارق
الدخل ــ وليس المسافة الجغرافية ــ تشكل حافزا هاما . وبالامكان اعتبار
المعوقات الاجتماعية والثقافية عقبات امام عملية التنقل الا انها لا تعتبر ذات
همية بالغة (١١) . لقد ادى هذا التغاضي الى الاستخفاف بعائق هام في عملية
لتنمية الاقتصادية وهو ان العامل قد يهاجر الى مراكز التجمع الحضرية الا انه
د لا يلتحق بقوة العمل الصناعية (بالرغم من التفاضل في الاجور) لان قوة
لعوامل الاجتماعية والثقافية ترفع معدل اجور التحفظ الى فوق مستوى الاجور
لقائم .

اما التركيز على الجوانب الاجتماعية والثقافية لاسواق اليد العاملة فـــلا يعني اقصاء هذه العوامل عن القوى الاقتصادية . ونعتقد بدورنا ان العوامل الاجتماعية والثقافية تفوق قوة جذب الاجور العالية واذا شمل منحنى عرض اليد العاملة تلك العوائق سينتج عنه نموذج يعلل وجود البطالة او عدم التكافؤ فـــي التوظيف ازاء فائض اليد العاملة .

والمشكلة تمتد الى ابعد من ذلك ، فاذا كانت العوامل الاجتماعية والثقافية تعتبر معوقات قوية ينبغي على معدل الاجور ان يعادل اضعاف المعدلات الحالية حتى يتسنى لها التغلب على تلك المعوقات . واذا أخذنا بعين الاعتبار مستوى المهارات المنخفض بين هؤلاء الباحثين عن العمل والمستوى المنخفض لانتاجيـــة القوى العاملة المتاحة فمن السهل ادراك حقيقة أن الاقتصاد الوطني لا يستطيع انتاج الحوافز العالية والكافية لملء الشواغر الحالية . وهذه هي الحال كما يبدو في السعودية حيث يتم **استخدام القسم الاكبر من القوى العاملة السعودية فـــي القطاع التجاري وقطاع الخدمات ذات الاجور المتدنية بينما تملأ الوظائف ذات الاجور العالية نسبيا من قبل الاجانب** (١٢) .

على اية حال فان **النفور الاجتماعي من بعض انواع الوظائف ستخف حدته مع الوقت عندما تتكيف البنية الاجتماعيـــة مع الظروف الاقتصاديـــة الجديدة .** وفي غضون ذلك فمن الضروري زيادة دخل العمال ذوي الاجور المتدنية في القطاع الصناعي ذي الانتاجية المنخفضة من خلال التعامل مع هذا القطاع كجزء متمـــم للاقتصاد اكثر منه « **مخزنا مؤقتا** » للعمال الفائضين ريثما يتم تحويلهم الى القطاع الرسمي اثناء تقدم التنمية الاقتصادية .

ان هذه الدراسة تبحث في مشكلة البطالة وعدم التكافؤ التوظيفي لـــــدى المواطنين السعوديين في الوقت الذي يشغل فيه حوالي مليون عامل « اجنبي » وظائف عدة والجزء الاول يناقش بايجاز العوامل الاجتماعية والثقافية للتنميـــة الاقتصادية وملامح بعض الخصائص الاجتماعية والثقافية الهامة للقوى العاملة السعودية . وفي الجزء الثاني يتم تطوير الاطار النظري والذي يبين كيف يمكن تواجد التوظيف عند الاجانب والبطالة عند السعوديين في آن واحد . اما الجزء الثالث والاخير فيعطي الاثباتات الاحصائية المتاحة التي تبين عدم التكافؤ فـــي التوظيف لدى مجموعة من السعوديين في الوظائف التقليدية .

اولا : الخصائص الاجتماعية والثقافية للقوى العاملة السعودية

ينقل روبرت ردفيلد Robert Redfield في كتابه : « **العالم البدائي والتغير** »

The Primitive World and its Transformation . عن الفرد نورث واينهيد قوله « ان العقلية الجديدة هي أهم حتى من العلوم والتكنولوجيا الجديدة » (١٣) . وهذه العبارة تركز الاهتمام على احدى المشاكل الحرجة للتنمية الاقتصادية . انه من السهل نسبيا ، اذا ظلت جميع العوامل والعناصر الاخرى دون تعديل ، رسم خطة للتنمية وحساب موارد المدخلات Inputs المتاحة والمطلوبة لتحقيق الهدف المرجو وتحديد وايجاد التقنية اللازمة ولكن طالما لم يطرأ تغيير وتعديل على التفكير التقليدي للسكان فمن المتعذر الوصول الى النتائج المرجوة في الفترة الزمنية المحددة .

يمكن تقسيم كل ثقافة الى قسمين على الاقل : **ثقافة الواقع** Reality Culture **وثقافة القيم** Value Culture (١٤) **فثقافة الواقع تشمل الوسائل والادوات والمهارات المحشودة لتحقيق أهداف معينة ، والتي تميل الى الانتقال بسرعة من مجتمع لاخر وبذلك تصبح عالمية . اما ثقافة القيم فتتكون تاريخيا من مجموعة الاساليب المعتادة المتغيرة والمتميزة والتي من خلالها تعمل المجتمعات الانسانية .** اذن فهذه الاخيرة ذاتية بينما ثقافة الواقع هي موضوعية (١٥) . وفي المجتمعات الراسخة تكون ظاهرتا الثقافة هذه مكملة لبعضها وتعزز بعضها الاخر فاذا لم تصب الثقافة بصدمات مباغتة دراماتيكية او خارجية فان هاتين الظاهرتين تتغيران ببطء .

اما محاولات الدولة للتعجيل في التنمية الاقتصادية فتعتبر صدمة خارجية للنظام كما تخل بميزان التكامل بين جانبي الثقافة هذه . وحيث أن ثقافة الواقع تنتقل بسهولة من مجتمع لاخر فان التغير بينهما يتسع والتنمية الازدواجية تقوى . وتغير ثقافة الواقع في المجتمع التقليدي تحققه مجموعة صغيرة من الافراد تدرك فوائد تبني تقنية جديدة .

ولكن للاسف فان اغلبية السكان الساحقة لا تتجاوب بسرعة مع الظاهرة الجديدة لثقافة الواقع . فارتباطهم بثقافة القيم القائمة اقوى . وهذا ينعكس على عدم الرغبة في الافادة من الفرص الجديدة التي تخلقها التنمية الاقتصادية . ومع ان الحوافز الاقتصادية قد تكون قادرة على تفكيك ثقافة القيم القديمة الا انه من الممكن ان تكون ثقافة القيم اقوى كثيرا من الحوافز الاقتصادية الحديثة العهد . وفي تلك الحالة سيستمر الاقتصاد الازدواجي وسيبطيء استيعاب اولئك المرتبطين « بالاساليب القديمة » من تقدم التنمية .

لقد تقبل الانثروبولوجيون والاجتماعيون اهمية العوامل الثقافية والاجتماعية في المجتمع وقاموا بتحليل عملية التغير من منطلق تفكك العلاقات الثقافية

والاجتماعية السائدة . فمؤلفات فوستر (١٦) ، مـــور (١٧) ، سبـــاير (١٨) ، نستشهد بكثير من الامثلة التي تبين ان عملية التغير تعوقها ثقافة القيم القديمـــة التي تحول دون تبني عملية التجديد . ويستشهد فوستر (١٩) بمثال على ذلك . فقد لوحظ في البرنامج الزراعي في الهند ان المزارعين في كثير من الاحيـــان لا يستغلون البذور المحسنة والتي كانت تعرض للبيع بأسعار زهيدة . ومما يثـير الغرابة ان احسن المزارعين واكثرهم تقدما هم في كثير من الاحيان الاكثر تعنتا . . . ففي احدى القرى لم يقدم المزارعون القادرون على شراء واستعمال هذه البذور المحسنة ، لان ذلك في اعتقادهم عمل شائن يدل على سوء الادارة والفشل . . فالمزارع القادر لا يريد ان يوضع في فئة المزارعين غير الكفوئين » .

ومثال اخر على ذلك نقلته الى المؤلف جماعة من موظفي حكومة تنزانيـــا الذين وجدوا ان المزارعين من غير المسلمين في المناطق الاسلامية يرفضون تربية الخنازير بسبب الضغوط الاجتماعية ولم تؤثر حوافز الدخل الجوهرية عـــلى تخليهم عن هذا الموقف المعارض .

ويدرج ولبرت مور (٢٠) ستة عوامل تسبب النفور من التغير الاجتماعي واعاقته : اربعة عوامل منها تمت بصلة خاصة الى نقاشنا هذا وهي : **« عدم تقدير الوضع ــ النظام الجديد ، الفوارق النوعية في الدخل والوظيفة ، ضياع «الحرية» للمنتج المستقل ، وخسارة المهارات المعترف بها اجتماعيا »** .

ففي المملكة العربية السعودية هناك نفور شديد من بعض انواع الوظائف واسواق العمل الريفية تعرض اهم مثال على ذلك فقد تبين أن مالكي الاراضي يحبذون ممارسة الوظائف الاخرى خارج نطاق الزراعة ، فقد دون دكين (٢١) ملاحظته حول اثر الدخل في هذا الصدد فكلما ازدادت ملكية الفلاح من الاراضي كلما زاد اهتمامه وانشغاله بوظيفته الثانية ، وتبدو هذه الظاهرة اكثر وضوحا في مراكز التجمع الحضرية الكبيرة حيث تتوافر الوظائف غير الزراعية والفرص التجارية . فملاك الحقول والبساتين يحبذون ممارسة وظيفة بائع المفرق ، سائق الشاحنات ، والكهربائي أو العمل لدى الدوائر الحكومية . أما الفلاحون الذين يستأجرون جزءا من أو كل أراضيهم الزراعية فيميلون الى مزاولة المهن **« الدنيا »** كصناعة ادوات التنك (المبيض) والخياطة وصناعة الصنادل وغيرها . فالفلاحون الذين يمتلكون الاراضي يفضلون هذه المهن الاولى ويقومون باستخدام اعداد كبيرة من العمال اليوميين في مزارعهم لكي يتمكنوا من مزاولة وظائفهم الاضافيـــة .

وفي دراسة عن القرية البدوية في اقليم الحجاز يقول موثاكو كوتاكورا (٢٢):

رغم دخول الاقتصاد الحديث لوادي فاطمة فما زال نظام القيم التقليدي
ما دون تغيير يستحق الذكر ففي راي البدو من « **العيب** » مزاولة بعض الاعمال
ي كانت مزاولتها في الماضي تقتصر على الرقيق . وهؤلاء البدو يرفضون بشدة
بل بعض المهن مثل اللحام ومربي الدواجن وخادم البيوت وحارس ابار المياه
غيرها من المهن التي تتطلب العمل العمل اليدوي .

وعندما بدا العمل في شركة مياه عين العزيزية اتيحت فرص عديدة للعمل ولكن
غم ارتفاع رواتب تلك الوظائف الا ان البدو المحليين لم يبدوا اي اهتمام ولم
دموا بطلبات للعمل على الرغم من ان الرواتب تعتبر اعلى واكثر استقرارا من
خول معظمهم ، ومن ناحية اخرى فقد كان من المستحيل ايجاد عمال سعوديين
مل على شاحنات نقل النفايات في الرياض بالرغم من المرتبات العالية التي
فع لهم وبذلك ارغمت الحكومة على جلب ١٠٠٠ عامل باكستاني (٢٣) .

لقد ادركت الحكومة السعودية تلك المشكلة منذ الشروع في تنفيذ مخططات
نمية بشكل منهجي وقد جاء في تقرير نشرته وزارة العمل والشؤون الاجتماعية
عام ١٩٦٤ (٢٤) . أن : « **العمل اليدوي كان ينظر اليه في البداية نظرة احتقار
انت النجارة والحدادة وتربية الدواجن والارانب كمهنة في القرى تعتبر مزاولات
نيـــة** » .

ويضاف الى ذلك ان هناك افضلية لبعض انواع الوظائف في المنـــــاطق
حضرية فمزاولة مهن الخدمات كسائق تاكسي ، سائق شاحنة ، حارس الليل ،ا
اسل او بائع المفرق افضل من مناول مطعم او خادم غرف في الفنادق او عامل
بوق او ما شابه ذلك من المهن .

وحتى في مجال التعليم يتم الاختيار وفقا لاعتبارات اجتماعية . ففي المعاهد
هنية حيث يتم تدريب الافراد على المهن اليدوية مثل تركيب مجاري الميـــاه ،
جارة وغيرها من المهن « **اليدوية** » فان الاقبال عليها اقل بكثير من الاقبال على
ظائف المكتبية ، فقد جاء في احصاء غير رسمي اجري اخيرا عن مراكز التدريب
هني أن معدل الاستفادة من ثمانية مراكز في المناطق الحضرية بلغ نسبة ٦٥٪
ن بين الاسباب التي ادت الى ذلك عدم التقدير الاجتماعي لهذه المهن حتى بعد
هاء التدريب . ويقال ان بعض الشباب يرفضون مزاولة اي مهنة ذات مركـــز
تماعي منخفض بغض النظر عن ارتفاع الراتب لان ذلك قد يمنعهم من الزواج
من فئتهم الاجتماعية .

وتقول نظريات العمل المعترف بها ان الفارق الكبير في الراتب او الاجر من شأنه التغلب على التردد في قبول الوظائف الاقل شأنا اجتماعيا ولكن من غير المحتمل ان يتحقق ذلك في المستقبل القريب في المملكة العربية السعودية لان حافز الدخل ليس قويا جدا . ولمواجهة الفروق من تقبل الوظائف غير المرغوبة اجتماعيا فان ذلك يتطلب علاوات ومكافآت لا تتناسب اطلاقا وانتاجية العمل .

وبعد مراقبة هذا الوضع بحذر ولمدة سنوات تم كشف النقاب عن حالات كثيرة لم يتحقق فيها ترغيب العامل السعودي على الانخراط في المهن غير المرغوبة اجتماعيا رغم فوارق الاجور والتي بلغت ضعف رواتب الوظائف المفضلة ، فالعامل الذي يهاجر الى المدينة يفضل مزاولة مهنة البائع المتجول على ان يقبل بوظيفة منادل مطعم في احد الفنادق . وقد ادى ذلك الى شغل وظائف كثيرة في القطاع الحديث من قبل الاجانب .

اما اهمية المعونات الاجتماعية والثقافية في سوق العمل السعودية وتأثيرها على التنمية في البلاد فلا يجوز التقليل من اهميتها لان تطوير القطاع الصناعي يتطلب موقفا اجتماعيا يختلف عن المفاهيم التقليدية وحياة القرية السعودية وحتى المدن لا تعزز الموقف المواتي تجاه الانضباط الصناعي . فمعظم الوظائف الصناعية الحديثة تضع العامل في جو اجتماعي جديد كليا والتحول الريفي ــ الحضري جار على قدم وساق وهو في ازدياد مطرد وهناك ادلة كافية تشير الى ان العامل الذي يقصد المدينة بحثا عن عمل في القطاع الحديث من بين عدد ضئيل من الوظائف اذا تعذر عليه ايجاد اي عمل في تلك المجالات فانه يتوجه الى القطاع الخاص حيث الروابط العائلية وتقاليد مناصفة العمل والمهارات المتداولة في السوق تضمن له الدخل من بعض امكانات التوظيف المتاحة .

ثانيا : التعريفات والنظرية

يبين الرسم رقم (١) الاقتصاد السعودي حسب القطاعات الاقتصادية الرئيسة . وينقسم الاقتصاد الى القطاع الريفي والقطاع الحضري ، وكل ينقسم بدوره الى عدد من القطاعات الثانوية .

ويتكون القطاع الرسمي من صناعة البترول اما القطاع الصناعي الخاص غير النفطي فيتكون من بعض النشاطات التجارية المتداخلة : كالبناء والخدمات المالية في المدن الكبيرة وخصائصه الرئيسة هي الانتاج الواسع النطاق نسبيا مقاسا بمستويات السعودية للاسواق الواسعة جغرافيا واستخدام الاليات الحديثة والعلاقة الوثيقة بينه وبين الجهاز الحكومي من خلال سهولة الوصول الى مؤسسات الاقراض الحكومية والتنظيم الحكومي .

الشـــكل رقـــم (١)

هيـــكل الاقتصـــاد السعـــودي

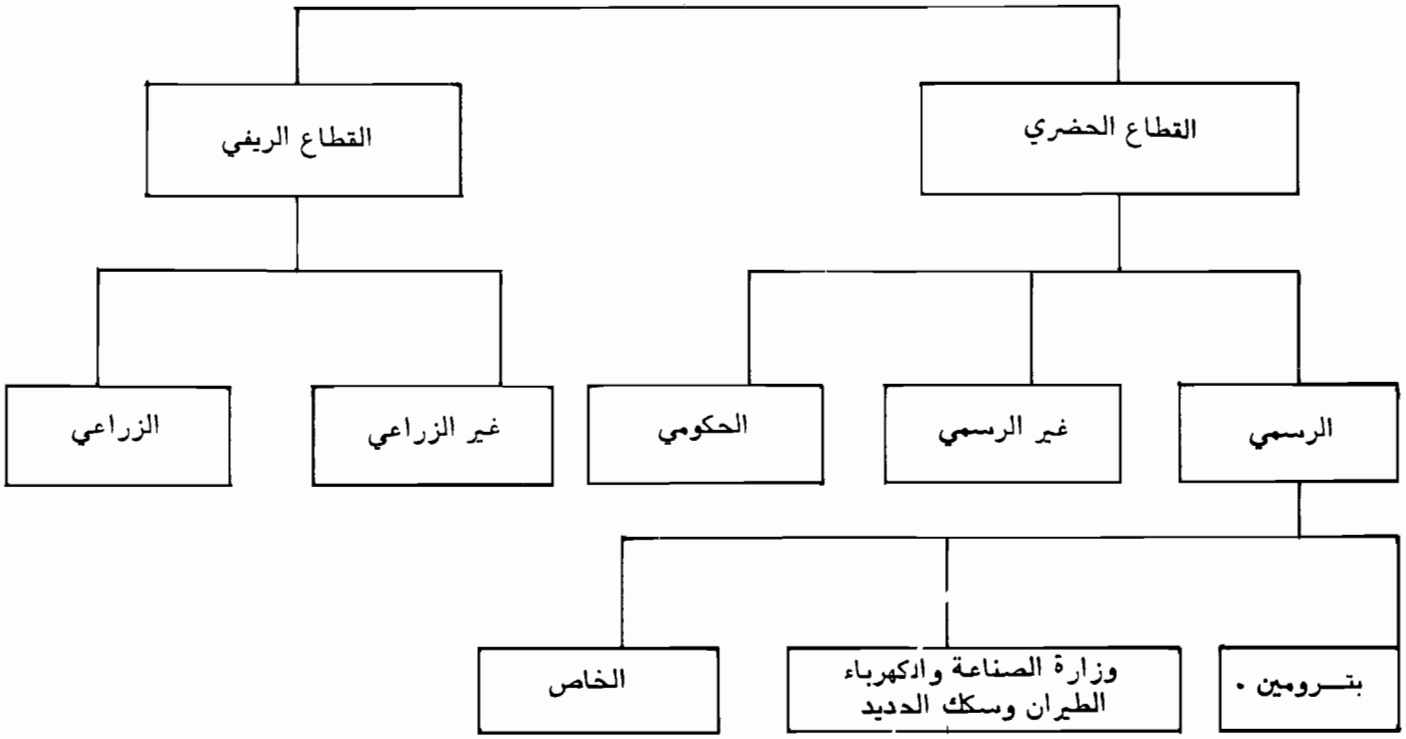

اما القطاع غير الرسمي (الحضري) فيتميز بسيطرة النشاطات التجارية والخدمات المنحصرة في بقعة جغرافية ضيقة والاستخدام الضئيل للاليات ومستويات مهارة منخفضة وعدم توافر ارتباط محدد بينه وبين الجهاز الحكومي . وانتاجية هذا القطاع منخفضة اذا ما قورنت بانتاجية القطاع الرسمي ومع ذلك فانه يؤدي ثلاث وظائف مفيدة وهي أولا : تزويد القطاع الرسمي بالمنتجات والخدمات (٢٥) . ثانيا : انه يستوعب فائض اليد العاملة ويمثل حلقة الوصل بين التوظيف الريفي والحضري ، ثالثا : فهو يؤمن الخدمات الزهيدة للمستهلك ذي الدخل المحدود والذي لا يملك الوسائل المادية التي تمكنه من الحصول على خدمات القطاع الرسمي المعقدة .

ويدعم قطاع الخدمات غير الرسمي اشتداد الطلب عليه لكنه محدود ماديا .

وتشكل اغلبية نشاطات القطاع الحكومي الى حد بعيد جزءا من القطاع الرسمي ولذلك خصص له مركز مستقل حيث ان نشاطاته تمس بطريقة او بأخرى جميع قطاعات الاقتصاد وضم هذا القطاع الى القطاع الرسمي من شأنه ان يقلل من اهميته بالنسبة لبقية القطاعات ..

يعرف عدم كفاءة العمالة غير الناجع اقتصاديا في قطاع ما بانه الحالة التي لا ينخفض فيها الانتاج بشكل جدي على اثر هجرة اليد العاملة منه ما دام يتوافر به مستوى ما من التقنية واحتياطي راس المال (٢٦) . وعلى حد تعبير رينولدز فان هناك فائضا او « **ركودا** » في اليد العاملة ، وفي البلدان النامية نادرا ما يتذمرون من عدم توافر اليد العاملة بل من نقص التدريب ، وقلة حوافز الانجاز وغيرها من النواحي المتعلقة بنوعية العمالة (٢٧) . وقد يتوافر فائض في اليد العاملة في القطاعات الريفية او الحضرية الثانوية بما في ذلك القطاع الحكومي .

ويمكن تقسيم عدم كفاءة العمالة من الناحية الاقتصادية الى نوعين : موسمية واجتماعية (٢٨) . والاولى تحدث عندما يعجز المزارع عن تهيئة نفسه للعمل في مزرعته او عندما لا يستغل فرصة للعمل غير الزراعي في الفترة ما بين الغرس والحصاد . اما الثانية فتنتج عن التمييز بين الذكور والاناث او المفاهيم الثقافية التي تضع بعض انواع العمل في اسفل السلم الاجتماعي وبذلك تحط من القيمة الاجتماعية لاي شخص يزاول مثل هذه النشاطات . ولذلك يتجنب طالب العمل طوعا عملا ذا أجر عال ويقبل العمل ذا الاجر الاقل في القطاع غير الرسمي وفي اقصى الحالات قد لا يقبل اي عمل على الاطلاق .

ان عدم كفاءة العمالة تشكل معوقا للتطور الاقتصادي السريع . وكما تبين فان كثيرا من الوظائف المقبولة اجتماعيا تتسم بانتاجية جدية منخفضة نسبيا ،

والتي لا توجد في الوظائف الاكثر انتاجية والاقل شأنا اجتماعيا . واضافة الى ذلك فبنفس القدر الذي تؤثر فيه العوامل الاجتماعية في اختيار نوع التعليم يتم اعاقة نمو الرصيد البشري والذي فرض على السعودية استيراد اليد العاملة الاجنبية الامر الذي قد يؤدي الى مشاكل اجتماعية خطيرة .

شكل رقم (٢)

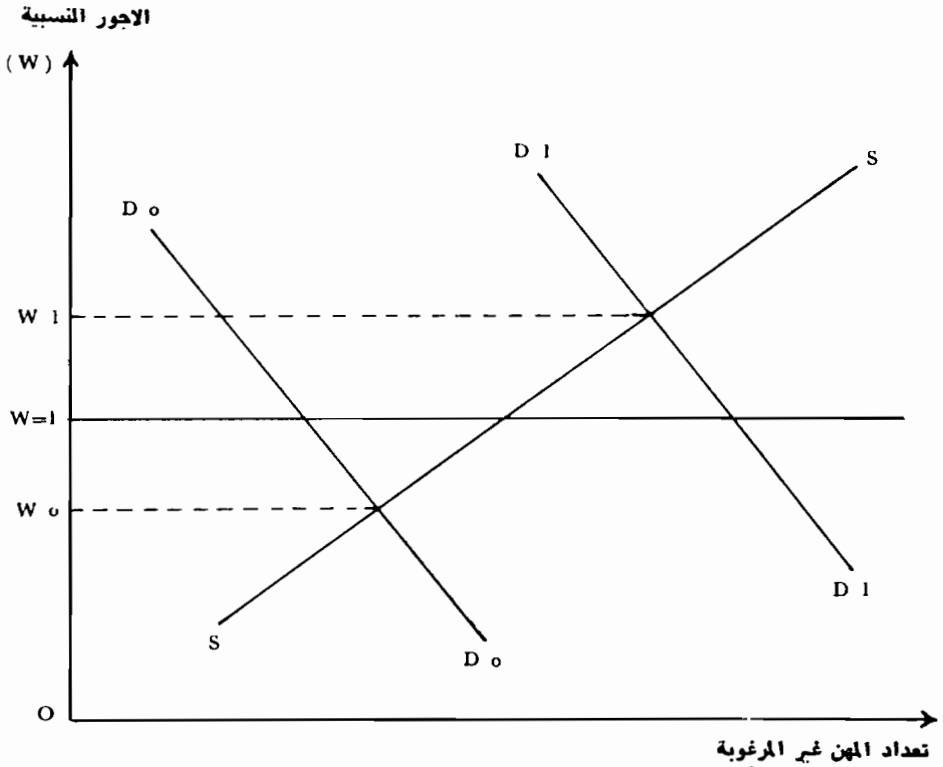

ومن اجل التغلب على النفور من بعض الوظائف المعنية ينبغي ان تكون اجور الوظائف غير المرغوبة عالية لتعوض صاحبها عن تدني منزلته الاجتماعية نتيجة لشغره تلك الوظيفة وفارق الاجور المطلوب هنا تحدده قوة الطلب واذواق الباحثين عن العمل وفي الرسم رقم (٢) تقاس مقدار المهن غير المرغوبة بالمحور الافقي والاجور النسبية بالمحور الراسي فالاجور النسبية (W) تساوي معدل الاجور للمهن غير المرغوبة متوسط الاجور للمهن المقبولة اجتماعيا . (S) هو منحنى عرض اليد العاملة على افتراض ان العوامل الاجتماعية تحدد مدى استعداد اليد العاملة لقبول الوظائف . فاذا كان الطلب يساوي D o يعني ذلك ان هناك

عرضا مناسبا من العمال الراغبين في قبول العمل ويمكن في تلك الحالة ان تكون الاجور للوظائف غير المرغوبة دون اجور الوظائف المفضلة اجتماعيا .

واذا كان الطلب مرتفعـــا ، D = D 1´ ، ينبغي ان تكون اجـــور الوظائف المتدنية اجتماعيا اعلى منها للوظائف المفضلة .

وقد ادت المؤثرات الاجتماعية والثقافية القوية في المملكة العربية السعودية الى بطالة اختيارية . وفي الشكل رقم (٣) تقاس الاجور النسبية (W) بالمحـــــور الراسي بينما يقاس عدد العمال العاطلين عن العمل في الوظائف المرغوبة بالمحور الافقي . وتوافر هؤلاء العمال لشغر الوظائف غير المرغوبة امر محتمل . ولتبسيط التحليل يفترض ان جميع الوظائف المرغوبة مشغولة وانه لا توجد شواغر لوظائف مرغوبة .

ويفترض الشكل ٣ (أ) ان العوامل الاجتماعية قوية جدا بحيث ان منحنى عرض العمال السعوديين لا يلتقي في اية نقطة مع المنحنيات الاخرى ، اي ، ان

رســـم رقـــم (٣)

(أ)

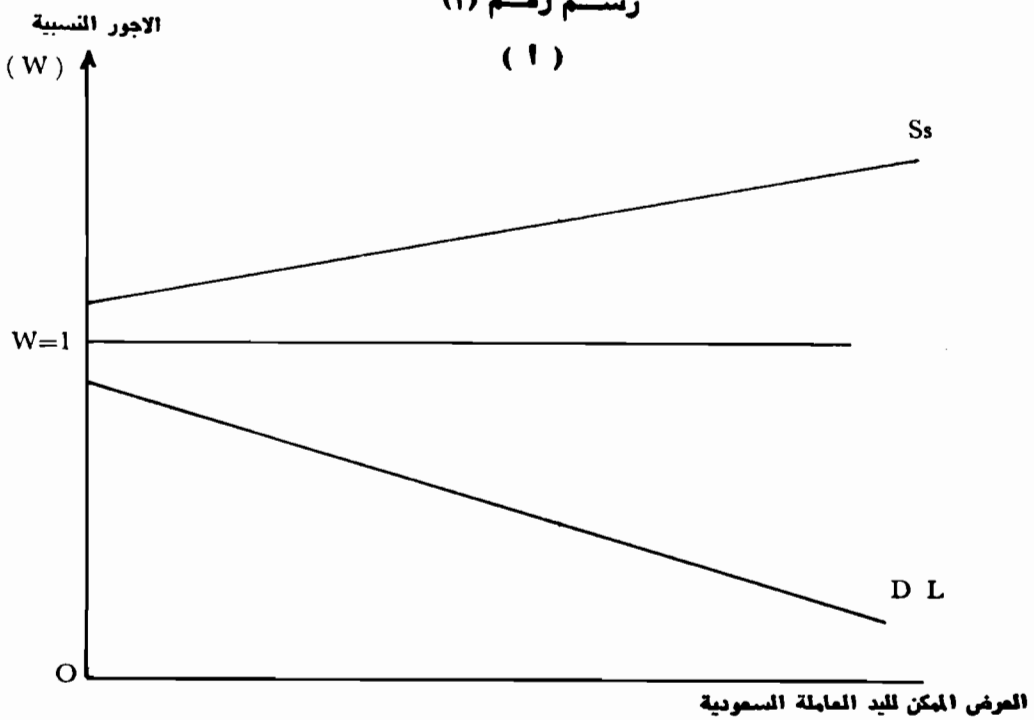

اجر التحفظ مرتفع جدا بحيث يفرض وجود مروحة أجور كبيرة ومعرضة لكـــي تجذب اي عامل الى هذه المهن .

رســـم (٣)

(ب)

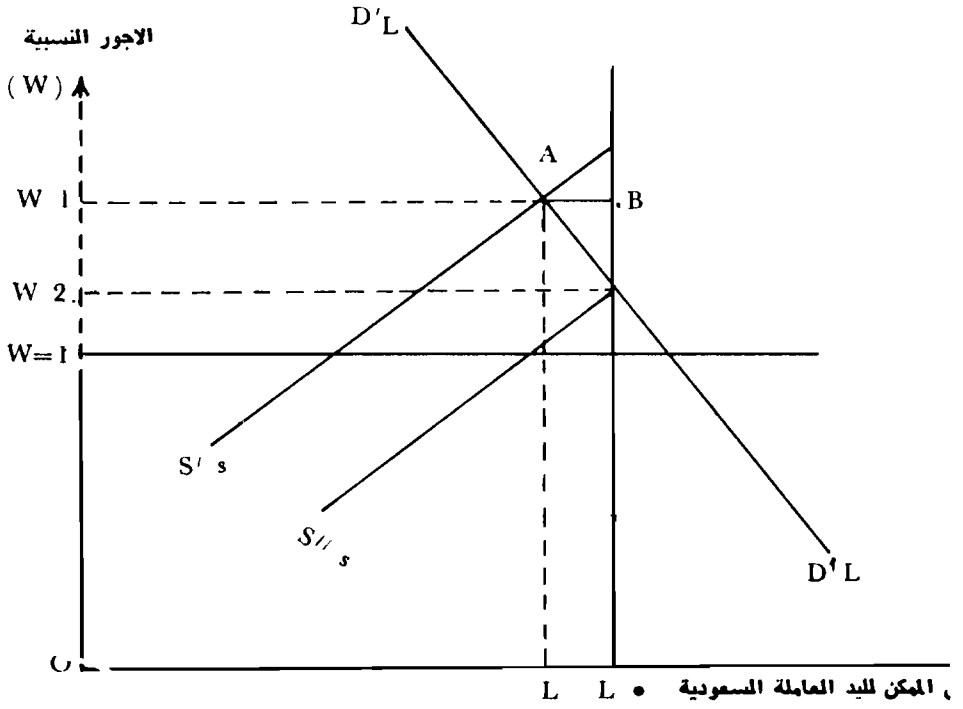

واي تفسير لهذه الظاهرة يتطلب نظرة دقيقة الى معنى العمالة فهي حسب تقسيم سين تشمل ثلاثة أوجه (٢٩) .

١ ــ من ناحية **الدخل** فالمستخدم يتقاضى مرتبا من خلال عمله .

٢ ــ من ناحية **الانتاج** فالعمالة تعطي ناتجا .

٣ ــ من الناحية **الاعتبارية** فالتوظيف يمنح الشخص نصيبا من الاعتبار والتقديـــر كونه يشغل عملا ذا قيمة .

وطالما يسهم الفرد في مجهود العائلة فانه يستحق معاشا من دخل العائلة . وحتى لو كانت انتاجيته الحدية تعادل الصفر بمعنى انه عاطل عن العمل مـــن

مفهوم الانتاج فانه يشغل عملا من مفهوم الدخل والاعتبار . وفي المملكة العربية السعودية يزيد نصيب الفرد من دخل العائلة بقدر قيمة الخدمات الاجتماعية المجانية التي تؤمنها الدولة . اخذين هذه المخصصات الحكومية الاساسية بعين الاعتبار نجد أن الافراد الذين لا يشغلون حاليا احدى الوظائف المرغوبة يمكنهم تحديد: اجر تحفظ مرتفع وهو الذي ينعكس في منحنى عرض العمل في شكل (٣ أ).

اما وضع منحنى طلب العمل ، D 1 ، فتحدده الاسواق المحدودة وانتاجية العمل المنخفضة وهما ما يؤديان الى تحديد موقع D 1 دون موقع Ss . ان الحالة التي تم تطبيقها في شكل (٣ أ) تمثل تطرفا استثنائيا . هذا ويلاحظ ان الحالة التي تم تطبيقها في شكل ٣ (أ) تمثل تطرفا استثنائيا . فالتوازن مستحيل وعدم توافر امكانات التوظيف البديلة يؤدي الى تفشي بطالة اختيارية واسعة وبذلك فليس هناك اي دليل على أن المعوقات الاجتماعية على قدر من القوة بحيث لن يقبل احد عملا غير مرغوب فيه دون وجود مروحة اجور معوضة وايجابية .

ويعرض رسم (٣ ب) بديلا اكثر واقعية فلنفترض أن OL* هو محور العرض الممكن لليد العاملة السعودية ولنفترض كذلك ان قبول الوظائف غير المرغوبة اجتماعيا يختلف من فرد لاخر ، بمعنى أن هناك بعض الافراد على استعداد لقبول هذه الوظائف رغم عدم وجود مروحة أجور معوضة . وليكن خط Ss منحنى عرض اليد العاملة اخذين المرغوبية الاجتماعية Social disirability لمختلف انواع العمل بعين الاعتبار . وفي هذه الحالة يتوازن عرض وطلب اليد العاملة عند خط الاجور النسبية W_1 وتعادل العمالة ($OL (= W_1A)$ وليكن خط S'_s هو منحنى عرض اليد العاملة في غياب افضليات اجتماعية واضحة لانواع مختلفة من المهن فانه ستتاح امكانات عمل اكثر بواقع جميع معدلات الاجور الممكنة وبما ان طلب العمل هو $D_1 L$ فان توازن معدلات الاجور سيكون OW_2 والعمالة $D L^*$ — ولكن على اية حال فان منحنى عرض اليد العاملة الفعال هو S'_s ولذلك ستكون العمالة OL والبطالة الاختيارية التي تسببها العوامل الاجتماعية ستكون ($OL^* - OL (= AB)$.

ولنتطرق الان الى مشكلة العمال الاجانب الى تجاهلناها فيما سبق . فرغم القيود المفروضة على تدفق اليد العاملة الاجنبية الى المملكة الا ان دخول العمال الاجانب امر سهل خاصة بالنسبة للعمال اليمنيين والسودانيين . وكما هو الحال مع العمال الاجانب في المانيا الغربية Gastarbeider فالعمال الاجانب في السعودية على استعداد لقبول اي عمل مهما كان وبأجر اقل من الاجر الذي يطلبه العامل السعودي لنفس العمل . فهناك ازمة بدائل لليد العاملة السعودية ، ومن ثم فان اجمالي عرض اليد العاملة الفعلي يعادل العمال السعوديين زائد العمال الاجانب.

في الشكل رقم ٤ تقاس القوى العاملة الفعالة بواسطة المحور الافقي ومعدل الاجور بواسطة المحور الراسي . OL^* يرمز الى العرض الممكن لليد العاملة السعودية في الوظائف المرغوبة وغير المرغوبة و OL^{**} يرمز الى اجمالي عرض اليد العاملة الفعلية (العمال السعوديون زائد الاجانب) ويرمز ABSs الى منحنى عرض اليد العاملة السعودية و CFIK الى عرض اليد العاملة الفعالة والذي يتكون من العمال السعوديين وغير السعوديين . ويرمز DLD'L الى منحنى طلب اليد العاملة . وفي تلك الحالة يكون معدل الاجور هو OW_1 ، وجملة العمال

الرسم رقم (٤)

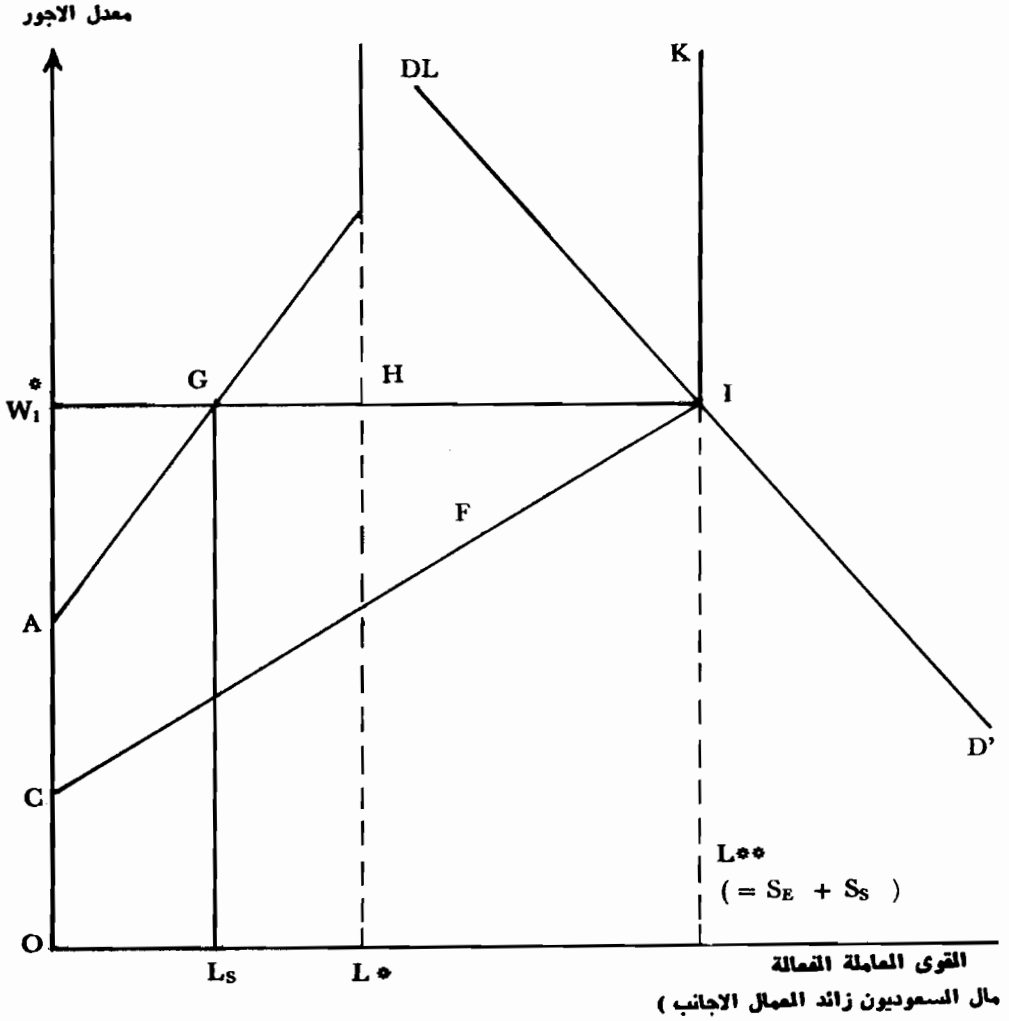

OL^{**} حيث OL و تمثل العمالة السعودية و $Ls\ L^{**}$ لغير السعوديين و LSL^{*} ($= GH = OL^{*} - OLS^{*}$) يرمز الى البطالة الاختيارية للسعوديين التي تحددها عوامل اجتماعية .

ومن ثم يمكن ان يستنتج ان العوامل الاجتماعية تؤدي الى بطالة بين العمال السعوديين بينما يجب استيراد العمال الاجانب في نفس الوقت لمقابلة الطالب والتحليل الذي يعرضه الشكل رقم ٤ يبين نتيجة هامة اذا كانت هناك محاولة للحد من العمال الاجانب ففي شكل ٥ ليكن D L هو منحنى طلب اليد العاملة و S s عرض اليد العاملة من السعوديين و $Ss + S_E$ لجميع العمالة المتوفرة . فاذا تم الحد من هجرة العمال الاجانب فان معدل الاجور سيكون OW_1 وسيتحقق التوازن عن النقطة A وستكون جملة العمالة السعودية في المهن غير المرغوبة OG ولنفترض الان أن خط OF لليد العاملة الاجنبية بعد السماح بدخولهم للمملكة وبذلك سينتقل منحنى عرض اليد العاملة الى اليمين ويصبح منحنى العرض الاجمالي لليد العاملة $Ss + S_E$ وبهذا سيتحقق توازن جديد عند D . اما اضافة الاجانب لعرض اليد العاملة سيخفض بمعدل الاجور الى W_2 والعمالة الاجمالية ستعادل OH التي تتألف من O1 (العمالة للسعوديين) و IH (العمالة الاجنبية) . وبينما يرتفع اجمالي العمالة سينخفض التوظيف للسعوديين من OG الى O1 وستعادل $1G = G_1$ البطالة التي تسببها العوامل الاجتماعية والتي تنتج عن انخفاض معدل الاجور من W_1 الى W_2 . وعلى ذلك يمكن ان نصل الى حقيقة ان الحد من العمل الاجنبي سيخفض معدل الاجور وسيقلل من العمالة السعودية في المهن غير المرغوبة بواقع IG ($2\ G_1$) .

ثالثا : عدم كفاية العمالة في المملكة العربية السعودية

تتميز المملكة العربية السعودية عن معظم الدول النامية الاخرى بانخفاض كثافة السكان فيعيش حوالي ٥ر٥ مليون نسمة على مساحة ٤ر١ مليون كم٢ ويتركز ٦٥٪ من السكان في مناطق حضرية أما اغلبية السكان الريفيين اي ٥ر٧٨٪ فيقطنون قرى زراعية والبقية (٥ر٢١٪) فهم من البدو . ويعيش حوالي ٣٥٪ من عدد السكان الاجمالي في سبع مدن كبيرة وتسعة تجمعات حضرية صغيرة . وتتحدد بتوافر المياه الانماط السكانية الجغرافية . فبسبب قلة الواحات يتجمع اكبر عدد من السكان في المناطق الصالحة للسكن . وقد قدر نمو السكان سنة ١٩٧٠ بنسبة ٢ر٧٥٪ . وبلغ حجم القوة العاملة عام ١٩٧٢—١٩٧٣ (٣ر١) مليون نسمة تم تشغيل نسبة ٩٣٪ منها (٣٠) .

ويبين جدول رقم ١ توزيع القوى العاملة حسب القطاعات في الدول الصناعية والدول النامية والمملكة العربية السعودية . وفي كل من القطاعات

الثلاثة تقع المملكة العربية السعودية في وضع وسط بين الدول الصناعية والدول النامية مما يوضح اختلاف المملكة العربية السعودية عن الدول النامية الاخرى . ولكن على أية حال لا يمكن تفسير هذا الاختلاف على انه مؤشر لخروج العربيـــة السعودية من المراحل الاولى للتنمية وعلى أنها تتقدم بسرعة نحو الانضمام الى الدول المتقدمة .

رســـم رقـــم (٥)

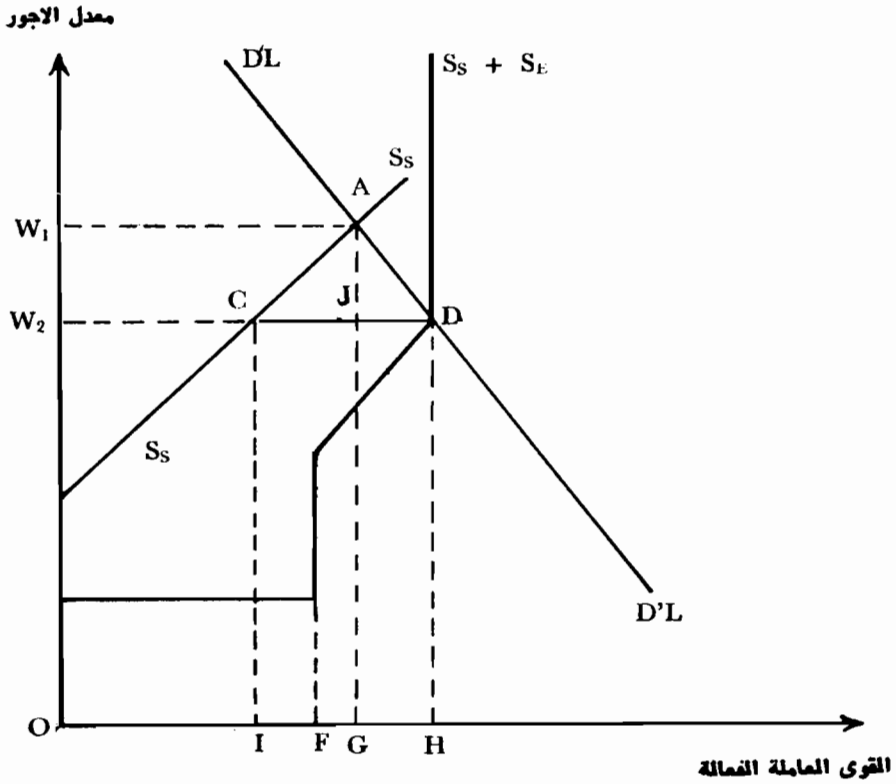

جـــدول (١)

توزيع القوى العاملة حسب القطاعات

الدول	السنة	الزراعة	الصناعة	الخدمات
		النسبـــة المئويـــة		
الدول المتقدمة	(١٩٦٠)	٢٢ر٩	٣٦ر٠	٤١ر١
الدول النامية	(١٩٦٠)	٧٣ر١	١١ر٢	١٥ر٦
المملكة العربية السعودية	(١٩٦٧)	٤٦ر٢	١٦ر٩	٣٦ر٩

المصدر : منظمة التخطيط المركزية ، المملكة العربية السعودية ، مخطط التنمية ، ١٣٩٠ هجـري (الرياض ، ١٩٧٠ ، ص ٦٧) .

ان ارتفاع نسبة العاملين في قطاع الخدمات (٣٦ر٩٪) يعكس تفضيل أنواع تقليدية معينة من العمل ويتميز تركيب قطاع الخدمات في المملكة ببعض المميزات الخاصة ، فلكبر مجموعة الخدمات فيها يرجع للعدد الكبير للعاملين في التجـــارة ومزاولة الانوع المختلفة من التجارة البسيطة والعمل في الجهاز الحكومي ، وكذلك للملكية الفردية لسيارات (٣١) الاجرة وهذا هو القطاع غير الرسمي الحضري الذي يعرضه الشكل رقم (١) .

ومما يؤسف له انه لا توجد اي احصائيات عن القوى العاملة الا انه توجد دراسة واحدة تلقي بعض الضوء على مشكلة العمالة في قطاع الخدمات في المدن مما يتيح بعض الاستنتاجات حول دور القطاع الحضري غير الرسمي وتواجـد العمالة غير الكفؤة اجتماعيا في الاقتصاد السعودي .

وكما يبين الشكل رقم (١) فان سوق العمالة الحضري ينقسم الى ثلاثـــة قطاعات : **غير الرسمي ، الحكومي والرسمي** . ويتكون القطاع الرسمي من ثلاث مجموعات ثانوية : **الخاصة ، الصناعية والمرافق العامة** (بمـــا في ذلك الطيران وسكك الحديد) **والنفط** . وتسود نشاطات الخدمات القطاعين غير الرسمـــي والحكومي وهذه الحقيقة تعلل ارتفاع نسبة العاملين في نشاطات الخدمات اذا ما قورن ذلك بالدول النامية الاخرى .

ولقد اجرت دائرة الاحصاء المركزية عام ٦٧ــ١٩٦٨ دراسة عن مؤسسات العمل في ٢٥ مدينة . « وشملت الدراسة جميع تلك المؤسسات التي لا تنتمي الى الحكومة وشركات النفط ولغرض الدراسة تم تعريف المؤسسة (بالنص الحرفي)

بأنها **وحدة منظمة لنوع معين من النشاط الاقتصادي في مكان واحد** . وقد استثنيت المؤسسات الزراعية ما عدا مزارع الدجاج وكذلك الباعة المتجولون وباعة ارصفة الشوارع وسائقي سيارات الاجرة الخ .. وكذلك الذين ليس لهم مقر ثابت في ٢٥ مدينة منها ١٧٤ر٩ (٢١ ٪) منها صنفت كشركات صناعية . ومن هذه الشركات الصناعية يمكن تصنيف ٥٤٦ (٦ ٪)فقط بمؤسسات القطاع الصناعي الحديث(٣٣). واذا اضفنا ٤١٢ مؤسسة غير صناعية لاصبح عدد مؤسسات القطاع الحديث ٩٥٨ مؤسسة (٢ر٢ ٪) من أصل جميع المؤسسات التي شملتها الدراسة . ويبدو من ذلك واضحا أن القطاع الحضري تسوده النشاطات غير الرسمية .

فضلا عن ذلك فان استثناء سائقي سيارات الاجرة والبائعين الخ ... يقلل من سيطرة نشاطات الخدمات ذات الانتاجية المنخفضة والتي يتميز بها قطاع الاقتصاد غير الرسمي . فلو تم ضم هذه النشاطات فان اهمية القطاع الرسمي في الدراسة ستنخفض الى ما مستوى ٢ ٪ في الحالة التي شملتها الدراسة وتبين المستوى المنخفض للتنمية في الاقتصاد الحضري اذا ما استعرضنا الاحصاءات التالية ، فحوالي ٣٩ ٪ من مجموع العاملين قد صنفوا عمالا غير مأجورين استغل حوالي الثلثين منهم في التجارة والخدمات (٣٤) ، وهناك حوالي ٦١ ٪ من المؤسسات قد استخدمت عمالا على الحساب الخاص وعمالا من العائلة بغير أجر (٣٥) . على حين استخدمت ١١٣٨١ مؤسسة (١ر٢٦ ٪) عمالا يتقاضون أقل من ٥٠٠٠ ريال سعودي .

وتدعم افتراضنا بوجود عدم تكافؤ في العمالة في القطاع الحضري غير الرسمي والذي بسبب العوامل الاجتماعية ففي دراسة أجريت مؤخرا عن القطاع الرسمي (الصناعي) قام مركز التنمية والدراسات الصناعية في عام ٧٢ــ١٩٧٣ باجراء تعداد لجميع الشركات الصناعية التي تستخدم عشرة عمال فأكثر وكذلك دراسة عينية للشركات التي توظف أقل من عشر عمال (٣٦) .

وقد بين المسح أن في الشركات والمصانع الخاصة التي تستخدم الاساليب الحديثة في انتاج السلع الاستهلاكية لبيعها في سوق متسعة يوجد أقل من نسبة ٢ ٪ من العمال لا يتقاضون أجرا . وغياب العمال غير المأجورين بشكل تام تقريبا في القطاع الحديث في مقابل ارتفاع نسبتهم في القطاع غير الرسمي يدعم ادعاءنا بأن القطاع الحضري غير الرسمي يعمل كمستجمع للعمال غير القادرين او غير الراغبين في العثور على عمل في القطاع الحديث .

ومع انه قد أجريت دراسة للمؤسسات قبل عقد من الزمن ورغم أن المسح قد تناول المؤسسات الا أن صلاحيته ما زالت قائمة بدون شك حتى اليوم . فقد

ازداد الانتقال الريفي ــ الحضري بسرعة في السنين الاخيرة والتوسع الذي نتج عن القطاع غير الرسمي ادى الى انخفاض الانتاجية في بعض أجزاء هذا القطاع .

ومن المقدمة هنا نتبين بوضوح وجود سوق عمالة حضرية غير رسميـــة ، كبيرة ومتناميـــة ، متركزة في الوظائف التجاريـــة ووظائف قطاع الخدمـــات حيث الانتاجية الحديثة ضئيلة للغاية واذا أخذنا التفضيل الجتماعي لهذا النوع مـــن الوظائف بعين الاعتبار يمكننا القول وبثقة أن الاقتصاد الحضري يستوعب طالبي العمل في المهام ذات الانتاجية المنخفضة والاجر الضئيل ولكن على أن تكون مقبولة اجتماعيـــا .

المـــراجـــــع

1 — Lewis, W. Arthur. "Economic Development with Unlimited Supplies of Labor". **Manchester School.** May 22, 1954.

2 — Nurkse, Ragnar. **Problems of Capital Information in Underdeveloped Countries.** Oxford: Basil Blackwell, 1958.

3 — Fei, J. C. H. and Ranis, Gustav. **Development of the Labor-Surplus Economy: Theory and Policy.** Homewood: Irwin Inc., 1964.

4 — Ranis, Gustav. "A theory of Economic Development". **American Economic Review.** no. 51, Sept. 1961.

5 — Sen, A.K. "Peasants and Dualism, with and without Surplus Labor". **Journal of Political Economy.** no. 74, October, 1966.

6 — Reynolds, Liyod G. "Economic Development with Surplus Labour: Some Complications". **Oxford Economic Papers.** No. 21, March, 1969.

7 — Viner, Jacob. "Some Reflections on the Concept of 'Disguised Unemployment' ". **Contribuicoes a Analese do Desenvolviment Economico.** p. 152.

8 — Sen, A. K. **Op. Cit.**

9 — Yotopoulos, Pau A. and Nugent, Jeffrey B. **Economics of Development.** New York: Harper and Row Publishers, 1976. Capters 8&13.

10 — Zarembaka, Paul. **Toward a Theory of Economic Development.** San Francisco: Holden-Day, 1972, Capter 3.

Dequin, Horst. "Die Landwirtschaft Saudisch-Arabiens und ihre

11 —Entwicklungmoglickeiten". **Zeitschrift fur Auslandische Landwirtschaft.** Frankfurt: Sonderheft no. 1, DLG Verlags-GmbH.

12 —Dickson, H.R.P. **The Arab of the Desert**. London: George Allen & Unwin, Ltd., 1967.

13 —Redpield، Robert. **The Primitive World and Its Transformations.** Ithaca: Cornell University Press, 1953.

14 —Kroeber, A.L. **The Nature of Culture.** Chicago: The University of Chicago Press, 1952. pp. 152-160.

15 —Grunebaum, Gustave E. Von. **Medieval Islam.** Second Edition Chicago: The University of Chicago Press, 1953.

16 —Foster, George M. **Tzintzuntzan**. Boston: Little, Brown & Co., 1967, 1973.

17 —Moore, Wilbert E. **Industrialization and Labor.** Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1951.

18 —Spicer, Edward H. **Human Problems in Technological Change.** New York: Russell Sage Foundation, 1952.

19 —Foster, George M. **Op. Cit.** p. 88.

20 —Moore, Wilbert E. **Op. Cit.** Capter II.

21 —Dequin, Horst. **Op. Cit.** p. 121

22 —Katakura, Motako. **Bedouin Village.** Tokyo: Tokio University Press, 1977. pp. 47-49.

23 —Koszinowski, Thomas. "Arbeitsmarktprobleme in Saudi-Arabien. Die Bedeutung Auslandischer Arbeitnehmer bie der Uberwindung des Arbeitskraftmangels". **Orient.** 18(1): 57-58, Marz, 1977. p. 66.

٢٤ ـ المملكة العربية السعودية . وزارة العمل والشؤون الاجتماعية . **نظرات على وزارة العمل والشؤون الاجتماعية** . صفر ١٣٨٤هـ ، يناير ١٩٦٤م .

25 —International Labor Organization. **Employment and Economic Growth.** Studies and Reports, I.S. no. 67. Geneva: 1968. pp.506-508.

26 —**Ibid.**

27 —Reynolds, Liyod G. **Ap. Cit.** pp. 93-94.

28 —Jackson, E.F. **Economic Development in Africa.** Oxford: Basil Black well, 1965. pp. 78-80.

29 —Sen, A.K. **Op. Cit.** Capter IV.

٣٠ ــ المملكة العربية السعودية . هيئة التخطيط المركزي . **الخطة التنموية ١٣٩٠هـ (١٩٧٠ــ١٩٧١).** الرياض ، ١٩٧٠ .

31 — **Ibid.** p. 67.

٣٢ ــ المملكة العربية السعودية . **الكتاب السنوي للاحصاء ١٣٨٨هـ ــ ١٩٦٨م .** الرياض ، مطابع الاوفست القومية .

33 — Fields, Gary S. "Rural-Urban Migration, Urban Unemployment and Underemployment, and job-Search Activity in LDCs". **Journal of Development Economics.** no. 2, 1975. pp. 165-187.

٣٤ ــ المملكة العربية السعودية . **الكتاب الاحصائي السنوي ١٣٨٨هـ ــ ١٩٦٨م .** الريـــاض ، المطبعة القومية للاوفست ، ص ١٨٣ ، ١٩٧ .

٣٥ ــ المملكة العربية السعودية . هيئة التخطيط المركزي . **تقريـر عن هيئـة التخطيـط المركـزي ١٣٩٤ هـ ــ ١٩٧٤ م** . الرياض ، ١٩٧٤ ، ص ١٨٣ ، ١٩٧ ، ٢١٣ .

٣٦ ــ المملكة العربية السعودية . مركز الدراسات الصناعية والتنمية . **التركيب التقني الاقتصادي والصناعي وامكانات تطوره في المملكة العربية السعودية .** مجلد رقم ١ ، ٢ . الريـــاض ، مركز الدراسات الصناعية والتنمية ، ١٩٧٣ .